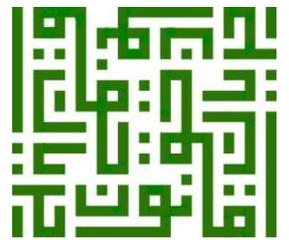


# الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

ديوان المظالم

The Independent Commission for Human Rights



التقرير الشهري حول

الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات

في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

آب 2012

يبين هذا التقرير أبرز الانتهاكات التي رصدتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" خلال شهر آب للعام 2012، والتي وقعت في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات إلى النتائج التالية:

- وقوع عدد من حالات الوفاة في ظروف غامضة ووقوع حالة وفاة في أماكن الاحتجاز في الضفة الغربية.
- لوحظ خلال هذا الشهر ارتفاع عدد حالات التعذيب وسوء المعاملة في الضفة الغربية. كما برزت في هذا الشهر قضية التعذيب لدى جهاز الأمن الوقائي في محافظة طوباس.
- استمرار عدم إتباع الإجراءات القانونية في عمليات الاعتقال في قطاع غزة والضفة الغربية.
- استمرار إشكالية عدم تنفيذ قرارات المحاكم أو المماثلة أو الالتفاف عليها في الضفة الغربية بالرغم من التصريحات الرسمية المخالفة لذلك.
- الاعتداء على الحق في التجمع السلمي والحريات الإعلامية والتي تركزت في قطاع غزة مع تسجيل حالة واحدة في الضفة الغربية.

تفاصيل الانتهاكات

أولاً: انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية.

رصدت الهيئة 11 حالة وفاة خلال شهر آب الماضي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، منها 5 حالات في قطاع غزة، و 6 حالات في الضفة الغربية. توزعت حالات الوفاة على النحو التالي: حالة وفاة واحدة وقعت في أماكن الاحتجاز، 3 حالات وقعت نتيجة شجارات وخلافات عائلية، 2 حالة في قطاع غزة و واحدة في الضفة الغربية، 4 حالات وقعت في ظروف غامضة، 2 في الضفة الغربية و 2 حالة في قطاع غزة. وحالة وفاة وقعت نتيجة فوضى السلاح، و 2 حالة وفاة وقعت نتيجة عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة وقعت في الضفة الغربية.

أُنشئت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بموجب مرسوم رئاسي رقم (59) عام 1993، والمادة (31) من القانون الأساسي المعدل الفلسطيني لعام 2003

المقر الرئيسي - مكتب الوسط - رام الله : هاتف: 2986958 / 2960241 / 2987536 972 2 2987211 ، ص.ب. 2264 ، فاكس: 2987211 972 2

مكتب الشمال : هاتف: 2335668 972 9 فاكس: 97292366408

مكتب الجنوب : هاتف: 2750549 972 2 ، فاكس: 0097222295443 / 0097222211120 / 00972222746885

مكتب غزة : هاتف: 009728284438 فاكس: 0097282845019

Email: [ichr@ichr.ps](mailto:ichr@ichr.ps)

Web Page: [www.ichr.ps](http://www.ichr.ps)

## توضيح لحالات الوفاة

### 1. الوفاة داخل مراكز الاحتجاز والتوقيف.

- بتاريخ 2012/8/4 توفي المواطن رائد محمود نيب الحلثة 49 عاماً، من سكان مدينة طولكرم أثناء احتجازه في مركز إصلاح وتأهيل طولكرم، ووفقاً لمعلومات وتوثيق الهيئة فإن المواطن الحلثة كان قد أدخل مركز الإصلاح والتأهيل بتاريخ 2012/7/8، لقضاء فترة الحكم الصادرة بحقه وبالبلغة ستة شهور. وفي ظهيرة يوم السبت الموافق 2012/8/4 تشاجر المواطن المذكور مع أحد أفراد حراس المركز، وعلى إثر ذلك تم احتجاز المواطن المذكور في العزل الانفرادي بعد أن تم تقييد يديه، وعند ساعة الإفطار وجد في حالة فقدان للوعي، نقل على إثرها إلى مستشفى ثابت تم الإعلان عن وفاته عند الساعة التاسعة مساءً. وتم نقل الجثة إلى معهد الطب العدلي التابع لجامعة النجاح من أجل التشريح. وفي هذا الصدد أصدرت الهيئة بتاريخ 2012/8/5 بياناً عبرت فيه عن قلقها من وقوع حالة الوفاة تلك وحالات الوفاة السابقة. وطالبت بتشكيل لجنة تحقيق محايدة للإطلاع وفحص ظروف وفاة المواطن المذكور، ودراسة كافة البيانات المتوفرة وصولاً للحقيقة. وكذلك العمل على نشر نتائج وتوصيات اللجنة على الملأ، واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين في حال ثبوت أية مخالفة بحق المواطن المتوفى.

### 2. الوفاة في ظروف غامضة:

وتقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالات الوفاة التالية والتي وقعت في ظروف غامضة:

- بتاريخ 2012/8/18 عثر على جثة المواطن وحيد رمضان الغلبان 40 عاماً من منطقة معن بمحافظة خانيونس، ملقاة على طريق صلاح الدين في حي الزيتون بمدينة غزة. ووفقاً لإفادة والد المتوفى للهيئة، فقد حضر فجر نفس اليوم إلى منزل العائلة أربعة أشخاص يستقلون سيارة مدنية وطلبوا مقابلة ابنه، وبعد خروجه عليهم أخبر والده بأنه سيتوجه معهم لمدينة غزة، ثم انقطعت أخباره منذ ذلك الحين، وعلى إثر ذلك قامت العائلة بإبلاغ الشرطة للبحث عنه، وفي حوالي الساعة العاشرة من صباح نفس اليوم تم إبلاغهم من قبل الشرطة بالعثور على الجثة، وفتحت الشرطة تحقيقاً في الحادث لمعرفة ملابساته.

- بتاريخ 2012/8/19 عثر على جثة المواطن زياد خالد العازي 44 عاماً من سكان النصيرات بمحافظة الوسطى، ملقاة على شاطئ البحر بمدينة دير البلح. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة، فإن المذكور كان موقوفاً في سجن غزة المركزي منذ سبعة شهور على خلفية قضية جنائية، وقد تم منحه إجازة بيتية لمدة 48 ساعة، عشية عيد الفطر الماضي، وفي حوالي الساعة الثانية فجراً حضر إلى منزل المذكور سيارة يستقلها شخصان عرفا عن نفسيهما أنهما من عناصر الشرطة، وبعد مرور عدة ساعات عثر على الجثة، وحسب تقرير

الطب الشرعي فإن الوفاة ناجمة عن الخنق بعد التكبير، وقد فتحت الشرطة تحقيقاً في الحادث، وحسب الشرطة، فإن الشخصان اللذان اصطحبا المذكور ليس لهما علاقة بأي جهاز أمني.

- بتاريخ 2012/8/6 عشر المواطنين على جثة المواطن خضر محمد سالم العواودة 40 عاماً من بلدة اذنا الخليل، وهو من ذوي الإعاقة الذهنية، حيث عثر على الجثة وعليها آثار نهش من حيوانات مفترسة في إحدى الجبال القريبة من بلدة اذنا. ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد فقدت آثار المواطن المذكور قبل نحو عشرة أيام من تاريخ العثور عليه، ولم تفلح كافة الجهود في العثور عليه حياً، فيما قام أقرباؤه بالتعرف على جثمانه الذي نقل إلى مستشفى الخليل الحكومي، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2012/8/27 توفيت المواطنة فائزة جبرين حسن عمر 45 عاماً من مخيم الدهيشة بمحافظة بيت لحم، بعد العثور عليها من قبل مواطنين في حالة إغماء، بالقرب من مركز السلام في ساحة كنيسة المهد في مدينة بيت لحم، ووفقاً لمعلومات الهيئة، فقد وصلت الشرطة إلى المكان وكذلك رجال الإسعاف وتم نقل المواطنة المذكورة إلى مستشفى بيت جالا الحكومي ولكنها فارقت الحياة قبل وصولها، وقد حضرت النيابة العامة والطب الشرعي للمستشفى وتقرر إحالة الجثة إلى معهد الطب العدلي للوقوف على أي شبهة جنائية. ترى الهيئة أن تقوم الجهات الرسمية وعلى رأسها النيابة العامة بضرورة التحقيق في كافة حالات الوفاة التي تثير الشكوك، خاصة في حالات وفيات النساء، وإطلاع الهيئة على مجريات ونتائج التحقيق.

### 3. حالات الوفاة في شجارات وخلافات عائلية وعلى خلفية النأر

- بتاريخ 2012/8/6 توفي المواطن معمر خالد أبو كميل 36 عاماً من مخيم البريج بمحافظة الوسطى، جراء إصابته بعدة أعيرة نارية في البطن. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكور أصيب خلال شجار عائلي وقع في اليوم السابق للوفاة تم خلاله إطلاق العيارات النارية، وفي أعقاب الإصابة تم نقل المواطن إلى مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح حيث توفي هناك، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وأوقفت المشتبه به.

- بتاريخ 2012/8/18 توفي المواطن راغب سليمان أبو مغاصيب 42 عاماً من بلدة وادي السلقا بمحافظة الوسطى، جراء إصابته بعيارين ناريتين في البطن. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة، فإن المذكور أصيب خلال شجار عائلي على خلفية ميراث، حيث قام أحدهم بإطلاق النار نحوه ما أدى إلى إصابته، وقد تم نقله إلى مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح حيث توفي هناك، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وتم توقيف المشتبه به على ذمة التحقيق.

- بتاريخ 2012/8/7 توفي المواطن ماهر مفلح إبراهيم بصابصة 25 عاماً من قرية عرب الرشايدة بمحافظة بيت لحم، جراء إصابته بعيار ناري في الصدر أطلق عليه أثناء مشاجرة وخلاف مع آخرين وقع في القرية، ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

#### 4. حالات الوفاة نتيجة فوضى وسوء استخدام السلاح

- بتاريخ 2012/8/1 توفي المواطن أيمن يحيى الشرفا 22 عاماً من حي الرمال بمدينة غزة، متأثراً بإصابته بشظايا انفجار في أثناء تواجده في مكان وقوع الانفجار في حي الشيخ عجلين على بحر غزة، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

#### 5. حالات الوفاة بسبب عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة

- بتاريخ 2012/8/4 توفي الطفل عيسى محمد عيسى الشلالدة 9 سنوات من بلدة شيوخ العروب بمحافظة الخليل، جراء سقوطه في بركة زراعية بالقرب من منزل ذويه، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد سقط الطفل في بركة زراعية تعود لجده، وجرى إخراجه ونقله إلى مستشفى الميزان التخصصي بالمدينة، إلا أنه فارق الحياة لدى وصوله، كما جرى التحفظ على جثته في مستشفى الخليل الحكومي لحين الكشف عليها من قبل الطبيب الشرعي لتحديد سبب الوفاة، وحضرت الشرطة إلى المستشفى وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2012/8/27 توفيت الطفلة الأء سليم ابراهيم حمده 5 أعوام من بلدة تقوع بمحافظة بيت لحم، جراء سقوطها من على درج منزل ذويها وقد نقلت الطفلة الى مستشفى بيت جالا الحكومي حيث كانت في حالة خطيرة فارقت الحياة على إثرها بعد ساعات. ووفقاً لمعلومات الهيئة، فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وتم تسليم الجثة لعدم وجود أي شبهة جنائية.

#### 6. الإصابات نتيجة سوء وفوضى استخدام السلاح- انفجارات داخلية

- بتاريخ 2012/8/8 أصيب المواطنان جهاد سهيل عواجة 26 عاماً، وأحمد عصام الهوبي 28 عاماً، وكلاهما من مخيم الشابورة بمحافظة رفح، بجراح خطيرة ناجمة عن شظايا انفجار داخلي لجسم متفجر، وقد تم نقلهما إلى مستشفى أبو يوسف النجار لتلقي العلاج.

- بتاريخ 2012/8/9 أصيب المواطن جهاد إسماعيل قديح 23 عاماً من بلدة عيسان الكبيرة بمحافظة خانينونس، بعيار ناري في الرقبة ووصفت حالته بالخطرة. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكور

أصيب خلال شجار عائلي استخدمت خلاله الأسلحة النارية، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وأوقفت عدداً من المشتبه بهم على ذمة التحقيق.

- بتاريخ 2012/8/19 أصيب المواطنان عبد العزيز أبو لطيفة 32 عاماً، ومحمد أبو لطيفة 23 عاماً وكلاهما من بلدة عيسان الجديدة بمحافظة خانيونس، بعدة أعيرة نارية. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكورين قد أصيبا أثناء شجار بين عائلتين استخدمت خلاله الأسلحة النارية والقنابل، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وقامت باحتجاز عدد من المشتبه بهم على ذمة التحقيق.

- بتاريخ 2012/8/19 أصيب المواطن يوسف عبد الله أبو موسى 22 عاماً، من مخيم خانيونس، بعيار ناري في القدم اليمنى، وتم نقله لمستشفى ناصر بالمدينة. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكور أصيب خلال شجار عائلي تم خلاله استخدام العيارات النارية، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وأوقفت عدداً من المشتبه بهم على ذمة التحقيق.

#### 7. التعذيب أثناء التوقيف - المعاملة القاسية والمهينة

تلقت الهيئة 25 شكوى تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة خلال شهر آب من العام 2012 منها 21 شكوى في الضفة الغربية و 4 شكاوى في قطاع غزة. وقد توزعت تلك الشكاوى في الضفة الغربية على النحو التالي:

5 شكاوى ضد إدارة المباحث العامة في الشرطة.

16 شكاوى ضد جهاز الأمن الوقائي.

وقد تركزت إدعاءات التعذيب حول الشبح واللكم والضرب إلى جانب سوء المعاملة.

## قضية الشهر

ابرز قضايا التعذيب التي تابعتها الهيئة في الضفة الغربية خلال شهر آب تعرض عدد من المحتجزين في مقر التوقيف التابع لجهاز الأمن الوقائي في محافظة طوباس للتعذيب وسوء المعاملة، وكان الملاحظ في هذه الشكاوى بأن غالبيتهم تعرضوا لنفس وسائل التعذيب وتكررت في افادات الهيئة انماط مشابهة من ممارسة التعذيب كالتعليق والشبح وأصبح ملاحظ أنه نمط متكرر كما أن الأشخاص الذين يمارسون التعذيب حسب ادعاء المشتكين متكررة، مثلاً القائم بأعمال مدير التحقيق فاسمه تكرر بأغلب الشكاوى بأنه يمارس التعذيب ويعطي التعليمات بذلك بشكل مباشر لعناصر التحقيق بممارسة التعذيب.

وعلى اثر ذلك قام المفوض العام للهيئة بزيارة مقر محافظة طوباس والالتقاء بالمحافظ السيد مروان الطوباسي ووضعه في صورة ما يحدث من انتهاكات خطيرة في مقر جهاز الأمن الوقائي، حيث قام الدكتور أحمد حرب بشرح مفصل عن طبيعة الشكاوى التي تلقتها الهيئة وأوضح كذلك طرق التعذيب وسوء المعاملة التي استخدمت، موضحاً خطورة ما تم في هذا المركز، وقد تم تسليم المحافظ تقريراً مكتوباً ومفصلاً وموثقاً بالصور عن تلك الشكاوى وعن الأشخاص المشتكين. وقد تم تنفيذ هذه الزيارة على ضوء تلقي الهيئة عدد من شكاوى المواطنين تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة في أثناء احتجازهم في مقر جهاز الأمن الوقائي في طوباس.

تم الالتقاء بعدد من المشتكين والاستماع إلى ظروف احتجازهم وكيفية تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، وذلك أمام المحافظ شخصياً، حيث لوحظ آثار واضحة على أجزاء مختلفة من اجسامهم نتيجة لتعرضهم للتعذيب. تم الانتقال لمعاينة مكان الاحتجاز وبعد تفقده تم الالتقاء بأحد الموقوفين الذي يعاني من مرض نفسي في حين لم يتم الالتقاء بباقي الموقوفين لخروجهم إلى المحكمة من أجل عرضهم على النيابة العامة. وتبين من خلال تفقد المكان أن إدعاءات المشتكين حول وجود برغي "جامبو" يتم تعليقهم به وشبحهم قد تمت إزالته مما يؤكد صحة إدعاءات المشتكين.

أكدت الهيئة من خلال تدخلاتها مع وزير الداخلية ورئيس جهاز الأمن الوقائي على ضرورة إجراء تحقيق جدي في إدعاءات وشكاوى المواطنين واتخاذ ما يلزم من إجراءات بحق المسؤولين عن تلك الانتهاكات. وضرورة التعميم المستمر على أفراد جهاز الأمن الوقائي وبقية الأجهزة الأخرى بتحريم وتجريم انتهاكات التعذيب وسوء المعاملة. وضرورة تفقد مركز الاحتجاز التابع للأمن الوقائي في طوباس من قبل الجهات الرسمية ذات العلاقة وخاصة المحافظ والقضاء. خاطبت الهيئة وزير الداخلية في الموضوع طالبة منه التحقيق في إدعاءات التعذيب واتخاذ ما يلزم من إجراءات بحق مرتكبي هذه الانتهاكات، وقد تلقت الهيئة رداً على ذلك يفيد بأن وزير الداخلية قد أصدر تعليماته للجهات المختصة بالتحقيق في هذه الادعاءات تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة.

وفي قطاع غزة سجلت الهيئة 4 شكاوى جميعها ضد جهاز الشرطة.

وتذكر الهيئة أنه مع بداية العام الحالي 2012 يكون العام الرابع على التوالي الذي يمنع فيه جهاز الأمن الداخلي مندوبي الهيئة من تنفيذ أي زيارة للمركز التابع للجهاز للإطلاع على أوضاع المركز والمحتجزين فيه، كما أن الهيئة لا تتلقى أي ردود على مراسلاتها بشأن الاستفسار عن موضوع شكاوى ذوي المحتجزين التي تقدموا بها للهيئة، للتحقق من صحة الإدعاءات الواردة فيها.

وكذلك يكون بداية العام 2012 هو العام الثاني على التوالي الذي تمنع فيه الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل زيارة مندوبي الهيئة إلى سجن غزة المركزي وهو المركز الوحيد المنظم وفق قانون مراكز الإصلاح والتأهيل "السجون" رقم 6 للعام 1998.

تتظر الهيئة بخطورة بالغة إلى استمرار قيام الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، وجهاز الأمن الداخلي في حكومة غزة بانتهاك حق الموقوفين والمحتجزين بسلامتهم البدنية، وتعتبر الهيئة كل أشكال سوء المعاملة والتعذيب التي تمارسها هذه الأجهزة في قطاع غزة والضفة الغربية، أعمالاً محظورة يجب تجريمها ومعاقبة مرتكبيها باعتبارها أعمالاً مجرمة.

#### ثانياً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة

ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية. تلقت الهيئة خلال شهر آب في الضفة الغربية 10 شكاوى تركزت حول عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفاً تعسفياً.

وفي قطاع غزة فقد تلقت الهيئة خلال ذات الشهر 19 شكاوى يدعي المواطنون من خلالها عدم صحة إجراءات التوقيف والاعتقال على خلفية سياسية. لازالت الاعتقالات التعسفية من أبرز الانتهاكات التي تتابعها الهيئة في كل شهر. على ضوء ذلك فإن الهيئة ترى أن هذه الانتهاكات تمس بشكل كبير بباقي الحقوق وتلحق الأذى الجسدي والنفسي للمواطنين وتدعو الجهات المسؤولة القيام بدورها وخاصة النيابة العامة لوقف هذه الظاهرة.

#### ثالثاً: الاعتداء على الحريات الصحافية والتجمع السلمي والاجتماعات العامة

وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالات الاعتداء التالية على الحريات الصحافية والتجمع السلمي والاجتماعات العامة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة:

- بتاريخ 2012/8/31 قام جهاز الأمن الداخلي بمنع إقامة حفل زفاف جماعي كان من المقرر عقده في صالة منتجع الشاليهات على شاطئ البحر غرب مدينة غزة، من قبل حركة فتح لـ 21 شاباً من محافظات غزة. ووفق إفادة أحد قيادات الحركة للهيئة، آمال حمد، فإن كتلة فتح البرلمانية قامت بإشعار الجهات المسؤولة قبل حوالي أسبوع من موعد الحفل، إلا أنه وفي صباح اليوم المقرر وبعد عمل التجهيزات اللازمة تلقت اتصالاً هاتفياً من

مدير منتجع الشاليهات أبلغها أن جهاز الأمن الداخلي منع الحفل، وبناء عليه قام نواب حركة فتح في المجلس التشريعي وقيادات أخرى بإجراء اتصالات بغرض إلغاء قرار المنع، ولكن دون نتيجة، بالإضافة إلى قيام عناصر من الجهاز باقتحام المكان وإزالة المنصة ومظاهر الزينة وأقاموا عدة حواجز منعت وصول المدعوين.

ترى الهيئة أن إقامة حفل الزفاف الجماعي داخل مكان مغلق هو اجتماع خاص لا يأتي ضمن قانون الاجتماعات العامة، رقم 12 لعام 1998 وبالتالي لا يفرض على منظميه الحصول على أي ترخيص مسبق، وتعتبر الهيئة ما حدث مساساً بالحق في حرية التجمع السلمي يتطلب مساءلة المسؤولين عن ارتكابه.

- بتاريخ 2012/8/9 قام جهاز الأمن الداخلي باعتقال ثلاثة من قيادات حركة فتح في محافظة خانيونس وهم: عماد الآغا، وعاطف شعت، ووجيه شعت، وتم نقلهم إلى مقر الجهاز بالمحافظة، على أثر تنظيم أمسية رمضانية. ووفقاً لإفادة المواطن أكرم شعت، للهيئة فإن الاعتقال جاء على خلفية تنظيم أمسية رمضانية ثقافية ودينية في صالة كندا شرق خانيونس، بحضور حوالي 400 من أعضاء الحركة ومواطنين آخرين، وفي نهاية الأمسية حضر عدد من أفراد جهاز الأمن الداخلي وقاموا باستجواب عدد من المشاركين، ما أدى إلى حدوث حالة من الفوضى والاحتكاك بينهم وبين المشاركين، ثم قاموا باعتقال المذكورين والتحقيق معهم حول الموضوع، وتم إطلاق سراحهم بعد ساعات من احتجازهم.

- بتاريخ 2012/8/1 تم احتجاز الصحفي سالم سليمان حمد 30 عاماً من مدينة غزة، ويعمل لدى شركة سكرين للإنتاج الإعلامي، من قبل جهاز الأمن الداخلي بغزة. ووفقاً لإفادة الصحفي المذكور للهيئة فإنه توجه إلى مقر الجهاز بناء على استدعاء مسبق، ولدى دخوله المقر تم احتجاز هويته الشخصية، وطلب منه الرد خطأً على أسئلة مكتوبة، وتعرض للمعاملة المهينة، وتم التحقيق معه حول عمله الصحفي، وجوانب أخرى شخصية، وطلب منه الالتزام بالقانون والمحافظة على القضايا الوطنية، ثم أخلي سبيله بعد احتجاز لمدة حوالي 4 ساعات.

- بتاريخ 2012/8/28 قام أفراد من الشرطة البحرية باحتجاز الصحفي عبد الرحمن محمد الحمران 26 عاماً من رفح، مخرج تلفزيوني في شركة مشاهد. ووفقاً لإفادة الصحفي المذكور للهيئة فإنه وأثناء تواجده على شاطئ بحر خانيونس، وقيامه بتصوير فيلم وثائقي عن منطقة المواصي بخانيونس، استوقفه ثلاثة من أفراد الشرطة البحرية واصطحبوه إلى مقر الشرطة البحرية، وتم التحقيق معه حول عمله، ثم أخلوا سبيله بعد مصادرة الكاميرا الخاصة بالعمل، وإبلاغه بمراجعتهم يوم الأحد الموافق 2012/9/2.

- بتاريخ 2012/8/14 تلقت الهيئة شكوى من المواطن اسيد المقدسي عبد المجيد عطا العمارنة ويعمل صحفي في فضائية الأقصى حول قيام جهاز المخابرات العامة في الخليل بمصادرة معدات صحفية منه وهي عبارة عن كاميرا الفيديو وكاميرا فوتوغراف وستاند ولاب توب، وقامت الهيئة بمتابعة الشكوى مع جهاز المخابرات العامة في

الخليل، وبنتيجة المتابعة تم إعادة المصادرات للمواطن في نفس اليوم. ترى الهيئة أن هذه الإجراءات تتنافى مع نص وروح القانون الأساسي الفلسطيني ونص قانون الاجتماعات العامة وتطالب الهيئة بتنفيذ توصيات اللجنة المستقلة في أحداث رام الله وضرورة إطلاع الهيئة على إجراءات ونتائج التحقيق الذي قامت به اللجنة الأمنية من أجل تعزيز مبدأ المحاسبة والشفافية.

#### رابعاً: الاعتداء على الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة

- بتاريخ 2012/8/1 تعرض المواطن يحيى إبراهيم رباح 69 عاماً من مدينة غزة، كاتب صحفي وقيادي في حركة فتح للاعتداء بالضرب من قبل مجهولين. ووفقاً لإفادة المذكور للهيئة فإنه وأثناء مغادرته مطعم البادية بمدينة غزة، تقدم منه شخصان وضربه احدهما بعضاً على رأسه بينما دفعه الآخر بقوة أوقعه أرضاً، ثم انهالوا عليه بالضرب على كافة أنحاء جسده، ولدى تجمهر المواطنين فر المعتديان من المكان بواسطة دراجة نارية، وقد تم نقل المواطن رباح إلى مستشفى القدس بالمدينة، وقد حضرت الشرطة إلى المستشفى وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2012/8/15 انفجرت عبوة ناسفة أمام مدخل صالون حلاقة للسيدات (كوافير حواء) الواقع في مدينة النصيرات/ محافظة الوسطى، تعود ملكيته للمواطنة وصفية سمير نجم، ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن الحادث تسبب بأضرار طفيفة في واجهة المحل، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

#### خامساً: التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية

وثقت الهيئة خلال شهر آب من العام 2012 4 شكاوى حول صدور قرارات من المحاكم الفلسطينية ثلاثة منها تتعلق بقضايا اعتقال تعسفي وشكاوى حول مطالبة مالية، ولم تقم السلطة التنفيذية بشقيها الأمني والمدني بتنفيذ ذلك القرار حتى لحظة إعداد هذا التقرير والقرارات هي:

الرقم	الاسم	مكان التوقيف	تاريخ التوقيف	تاريخ صدور الحكم
1.	لؤي مازن عبد العزيز عوض	جهاز الأمن الوقائي/ الخليل	2012/6/3	بتاريخ 2012/8/15 صدر قرار عن محكمة بداية الخليل يقضي بإخلاء السبيل بكفالة عدلية مقدارها 5000 دينار وبكفالة نقدية 1000 دينار ورغم دفع الكفالة إلا أنه لم ينفذ القرار حتى الآن.
2.	رياض محمد سعيد زماعرة	جهاز الأمن الوقائي/ الخليل	2012/6/4	بتاريخ 2012/8/15 صدر قرار عن محكمة بداية الخليل يقضي بإخلاء السبيل بكفالة عدلية مقدارها 5000 دينار وبكفالة نقدية 1000 دينار ورغم دفع الكفالة إلا أنه لم ينفذ القرار حتى الآن.

3.	رائد محمود عبد القادر اسعيد	جهاز المباحث العامة/ الخليل	2012/8/20	بتاريخ 2012/8/23 صدر قرار عن محكمة صلح الخليل بإخلاء سبيله بكفالة مالية وقيمتها 300 دينار ورغم دفعها غير أنه ينفذ لغاية الآن.
----	--------------------------------	--------------------------------	-----------	---

كما تلقت الهيئة خلال شهر آب 2012 شكوى واحدة حول عدم تنفيذ قرار مدني صادر عن محكمة قفيلية الشرعية متعلق بأمور مالية قدمت الشكوى من المواطنة فداء عبد اللطيف رضوان من مدينة قفيلية، وكانت الشكوى ضد وزارة المالية، ومطالبتها تطبيق قرار المحكمة الشرعية بحصولها على حقها من طليقها وهو كامل مهرها المؤجل والرسوم والمصاريف القانونية حيث صدر القرار بتاريخ 2011/1/12 وتم مراسلة وزارة المالية من قبل الهيئة بتاريخ 2012/2/14 وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ القرار المشار إليه.

**إضافة إلى ذلك لا زال هناك عدد من القرارات التي لم تنفذ منذ فترات طويلة. تتعلق بالاعتقال التعسفي والشأن الإداري.**

لوحظ خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كما في الأشهر السابقة، على الرغم من التصريحات الرسمية والتعليمات المقدمة للجهات المعنية بضرورة تنفيذ قرارات المحاكم، وعلى الرغم من تنفيذ العديد من قرارات المحاكم هذا العام ودعوة السلطة التنفيذية للالتزام باحترام قرارات المحاكم إلا أن استمرار ظاهرة عدم تنفيذ قرارات المحاكم أو الالتفاف عليها أو المماطلة في تنفيذها وتركز ذلك في الضفة الغربية وإن كان بوتيرة أقل من السابق. يعتبر عدم تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية مهما كانت درجتها، مخالفة صريحة لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وتحديدًا المادة (106) منه، فقد نصت تلك المادة على أنه "الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتناع عن تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة...".

وفي هذا السياق تؤكد الهيئة على ضرورة قيام الجهات الرسمية بتنفيذ قرارات المحاكم الصادرة بالشأن الإداري باعتبارها قرارات لا تقل أهمية عن القرارات المتعلقة بالاحتجاز التعسفي.

#### **سادساً: انتهاك حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**

تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 4 شكاوى حول انتهاكات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كانت معظمها حول التمييز في تولي الوظائف العامة والحق في العمل وموامة الأماكن العامة وغيرها من الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي والحقوق الواردة في قانون المعوقين القانون الفلسطيني بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة الأساسي الفلسطيني.

ترى الهيئة ضرورة التزام الجهات الرسمية بما نص عليه القانون في عمليات التوظيف والبدء في عملية موامة الأماكن العامة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتتابع الهيئة هذه الشكاوى باهتمام خاص مع الجهات الرسمية وفي إطار

التحقيق الوطني الشامل الذي تقوم به الهيئة بخصوص حق الاشخاص ذوي الإعاقة بالعمل اللائق وبغرض رفع التوصيات الى المشرع وصانع القرار الفلسطيني بأعمال حق الاشخاص ذوي الاعاقة بالعمل وتشغيل ما لا يقل عن (5%) عملاً بنصوص القوانين الوطنية واللوائح التشريعية التي تنص على ذلك.

#### سابعاً: انتهاك الحق في التنقل والسفر

- بتاريخ 2012/8/1 قام أفراد جهاز الأمن الداخلي المتواجدين على معبر رفح البري بمنع المواطن علاء زيادة جاسر 28 عاماً من جباليا، موظف لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، من السفر إلى مصر لعلاج ابنته المريضة. ووفقاً لإفادة المذكور للهيئة فإنه وأثناء تواجده على المعبر للسفر مع ابنته الطفلة متوجهاً إلى مصر لعلاجها، تم استدعاؤه من قبل أفراد الأمن وأبلغوه بالمنع من السفر، وعند عودته إلى غزة قام بتقديم شكوى لدى الجهاز فأفادوه بالسماح بالسفر فعاد إلى المعبر وتم إرجاعه مجدداً، وفي اليوم التالي ذهب إلى مقر الجهاز بمدينة جباليا وتم التحقيق معه حول أسباب السفر وتم احتجاز جواز سفره وبطاقة هويته وجواز طفله وكافة الأوراق الثبوتية والطبية، وطلبوا منه المراجعة بعد أسبوع، وعندما ذهب في الموعد تم رفض طلبه ولم يتم تسليمه أي من المحجوزات لديهم. دون إبداء أية أسباب.

#### (ملحق رقم 1)

#### قائمة بقرارات صادرة عن المحاكم الفلسطينية خلال الشهور السابقة ولم يتم تنفيذها

#### حتى تاريخ نشر هذا التقرير

الرقم	الاسم	مكان التوقيف	تاريخ التوقيف	تاريخ صدور الحكم
1.	عرفات عوني عبدالقادر عوض	الاستخبارات العسكرية/ نابلس	2011/11/16	بتاريخ 2012/3/19 صدر قرار عن محكمة العدل العليا يقضي بالإفراج الفوري ولكن القرار لم ينفذ حتى تاريخ إعداد هذا التقرير
2.	عبد الفتاح عزام محمد الحسن	جهاز الأمن الوقائي/ رام الله	2009/5/9	2010/3/2 تم عرضه على المحكمة العسكرية بتاريخ 2010/8/14 وتأجل النظر فيها لتاريخ 2010/9/21 وبهذا التاريخ حكم عليه بالسجن لمدة 12 عاماً من

إلى جانب تلك القرارات صدر خلال الشهور السابقة عدد من القرارات ذات الشأن الإداري التي لم يتم إيلؤها الاهتمام الكافي خلال السنوات الماضية ولم يجر العمل على تنفيذها.

1. بتاريخ 2009/6/24 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة الجمعية الإسلامية لرعاية الأيتام في بلدة يطا بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة وذلك لعدم تسبب قرار وزارة الداخلية ومخالفته للمادة 37 من قانون الجمعيات الخيرية لسنة 2001، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.

2. بتاريخ 2009/4/22 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية، يفيد بإعادة قيود المواطن نور الدين صالح حماد الذي تم ترفيق قيوده وإنهاء خدماته من جهاز الشرطة بتاريخ 2007/11/1، وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم يتم تنفيذ القرار المشار إليه.

3. بتاريخ 2009/7/8 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة جمعية بيت أمر لرعاية الأيتام في بلدة بيت أمر بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة وذلك لعدم تسبب قرار وزير الداخلية ومخالفته لقانون الجمعيات الخيرية لسنة 2001، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.

4. بتاريخ 2011/5/24 صدر قرار عن محكمة العدل العليا لصالح المواطن أحمد عوض يوسف بني شمسة/ بلدية بيتا. ويشير هذا القرار إلى ضرورة إزالة منشار حجر من المنطقة السكنية التي يقطن بها المواطن المشتكي. وبمتابعة الهيئة لهذه الشكوى تبين أنه وحتى نهاية شهر حزيران 2011 لم يتم تنفيذ ذلك القرار.

5. بتاريخ 2009/6/29 صدر قرار عن محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الأوقاف والشؤون الدينية القاضي بنقل الموظف محمد جمال نعمان سلهب إلى وظيفة أدنى دون موافقته وما ترتب على ذلك القرار من مساس بحقوقه الوظيفية المكتسبة من حيث الراتب والدرجة ولمخالفته لقانون الخدمة المدنية لعام 1998 وتعديلاته اللاحقة وخصوصاً ما نصت عليه المادة (58) منه فقد تقرر إلغاء القرار الطعين وشل كافة آثاره وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم ينفذ القرار.

6. بتاريخ 2010/12/28 صدر قرار من محكمة بداية رام الله يقضي بدفع مستحقات مالية للمواطن عماد رضوان عبد العزيز رماحة، وقيمتها 29183 شيكل حيث كان يعمل طبّاح في الارتباط العسكري، وقد انتهى شهر كانون ثاني 2012 دون أن يتم تنفيذ ذلك القرار.

7. بتاريخ 2010/12/28 صدر قرار من محكمة بداية رام الله يقضي بدفع مستحقات مالية للمواطن عبد الرؤوف عمر سوامي، وقيمتها 30120 شيكل حيث كان يعمل مستخدم مدني لدى الأمن الوطني، وقد انتهى شهر كانون ثاني 2012 دون أن يتم تنفيذ ذلك القرار.
8. بتاريخ 2011/9/26 حصل المواطن محمد عبد القادر إبراهيم كراجة والذي يعمل في جهاز الأمن الوطني على قرار من محكمة العدل العليا يقضي باحتساب المدة من 2008/4/1 ولغاية 2010/7/15 ضمن مدة خدمته المقبولة للتقاعد، وأنه يستحق على تلك المدة مستحقات مالية ورتبة وترقيات. وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ القرار المذكور.
9. بتاريخ 2011/11/30 صدر قرار عن محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار المجلس البلدي في بلدة أذنا القاضي بفصل المواطن عيسى محمد إسماعيل عوض من عمله كسكرتير للبلدية لان "القرار تم دون مصادقة وزير الحكم المحلي. وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ القرار المذكور.